

THE POLITICAL POSITION IN YEMEN REGARDING THE GULF CRISIS, AUGUST 1,1990 - JANUARY 17, 1991

Balsam Salam DAWOOD¹

Researcher, General Directorate of Education in Muthana, Iraq

Fatimah hasan RASUOL

Researcher, General Directorate of Education in Muthana, Iraq

Abstract:

To create the fabrication of crisis and wars between two countries has many reasons and the division of the parties into supporters and opponents is inevitable but the crisis of Iraq's invasion of Kuwait has gained a great deal of significance because it is a rare Arab issue in the history of the regional system. opinions and Arab reactions have ranged from emotion· fanaticism· rationality· and reservation· as well as its effects and long-term effects on the two countries and the region in general. Additionally to above· which approved the failure of Arab countries league to resolve Arab's crisis and disputes. Arab countries league within its framework gave the space for foreign intervention and US military occurrence in the Arab Gulf region.

Key words: Iraq Kuwait, Yemen, Political, Position, Guif War.

 <http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.21.31>

¹  dawdblsm@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0001-5812-8347>

الموقف السياسي في اليمن من أزمة الخليج الثانية 2 آب 1990- 17 كانون الثاني 1991

بلسم سالم داود

الباحث، المديرية العامة للتربية في المثني، العراق

فاطمة حسن رسول

الباحثة، المديرية العامة للتربية في المثني، العراق

الملخص:

لاختلاق الأزمات وافتعال الحروب بين دولتين أسباب عدّة، وبالتالي انقسام الأطراف إلى مؤيدة ومعارضة أمر لا بد منه؛ إلا إن أزمة اجتياح الكويت من قبل العراق نالت حيزاً كبيراً من الأهمية؛ لأنها قضية عربية غير مسبوقه في تاريخ النظام الإقليمي؛ ولهذا تباينت الآراء ورود الفعل العربية ما بين الانفعال، والتعصب، والعقلانية، والتحفّظ فضلاً عن انعكاساتها وآثارها بعيدة المدى على البلدين والمنطقة بصورة عامة علاوة على ما سبق أنها أثبتت فشل الجامعة العربية في حل الأزمات والخلافات العربية- العربية في إطار الجامعة، وتركت المجال للتدخل الأجنبي وللتواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي.

الكلمات المفتاحية: العراق، الكويت، اليمن، موقف، سياسي، حرب الخليج.

حملت التطورات المتلاحقة التي شهدتها العلاقات العراقية - الكويتية في نهاية ثمانينات وبداية تسعينات القرن العشرين معالم مرحلة جديدة من العمل السياسي تكاد تكون مختلفة تماماً عن المراحل التي سبقتها؛ إذ كانت مرحلة الاجتياح العراقي للكويت غنية بالتناقضات وشكلت أزمة في نسيج العلاقات العربية - العربية.

وبادئ ذي بدء لا يمكن لسبب واحد أن يدفع العراق لإصدار قرار بحجم اجتياح الكويت؛ لذلك لا بد أن نقسم تلك الأسباب أو الدوافع إلى أسباب تتعلق بالوضع الداخلي للبلد، والمتمثلة بمشاكل ترسيم الحدود بين البلدين ومحاولة العراق إيجاد المنفذ له على الخليج فضلاً عن تدهور أسعار النفط عقب الحرب العراقية الإيرانية، وسعي الحكومة العراقية إلى المحافظة على أسعار النفط عن طريق منظمة (أوبك)؛ لكن هذا الموضوع قوبل بعدم الجدية من الحكومة الكويتية، الأمر الذي أعده العراق استفزازاً غير مبرر، علاوة على ذلك هناك دوافع تنطلق من منطلقات شخصية للرئيس العراقي ورغبته في زعامة العرب، وإيمانه بأن العنف وسيلة لتحقيق الأهداف. أما الأسباب المتعلقة بالوضع الخارجي كان أهمها انتهاء (الحرب الباردة) بين أقطاب القوى العظمى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بانتهاء الأخير وتفرد الولايات المتحدة كقوة دولية تهدف لتحقيق غاياتها في السيطرة على الخليج العربي، مع إضفاء الشرعية على تواجدتها في المنطقة عن طريق التحالف الدولي لتحرير الكويت، مستغلة فشل الجامعة العربية في حل الأزمة عربياً بسبب التعارض في المواقف ما بين التأييد والرفض للاجتياح؛ لذا لا بد لنا من دراسة مواقف الدول العربية ومن بينها الموقف اليمني موضوع بحثنا هذا، إذ جاءت الدراسة بعنوان "الموقف السياسي في اليمن من أزمة الخليج الثانية 1990-1991 كانون الثاني 1991" والتي قُسمت إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، إذ تناولت المقدمة أهمية الموضوع والدوافع وراء اختياره بينما تطرق المبحث الأول إلى أسباب الغزو العراقي للكويت ملخصاً ذلك إلى عدد من الأسباب منها ما يتعلق بالجانب التاريخي المتمثل في الجذور التاريخية للخلاف والإدعاءات العراقية في انتماء الكويت للأراضي العراقية، فضلاً عن الوضع الاقتصادي للعراق. أما الأسباب السياسية فتمثلت في شخصية الرئيس العراقي صدام حسين كونه صانع القرار الأوحده في البلاد.

في حين تصدى المبحث الثاني إلى الأوضاع السياسية داخل اليمن وأثرها على الموقف السياسي أبان الأزمة الكويتية العراقية، وكذلك المساعي اليمنية لحل الأزمة داخل الإطار العربي، بينما جاءت الخاتمة بأهم الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة.

المبحث الأول: أسباب أزمة الخليج الثانية 2 آب 1990-17 كانون الثاني 1991

1- الجذور التاريخية للخلافات العراقية الكويتية

لم يكن الغزو العراقي للكويت أزمة برزت فجأة من العدم، فبالعودة لجذور العلاقات العراقية الكويتية أيام العهد الملكي في العراق نلاحظ أن الملك غازي (فرج، 1987) تزعم المطالبة بالكويت معتمداً على النصوص والخرائط والاتفاقات والوثائق العثمانية التي تشير إلى أن الكويت كان قضاءً تابعاً لولاية البصرة (الخالدي، 1991)

وفي العهد الجمهوري تجددت المطالب مرة أخرى بضم الكويت للعراق بعد إعلان استقلال الكويت في 19 حزيران 1961، إذ عقد رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم (بردان، 1989) مؤتمراً صحفياً رفض فيه استقلال الكويت، وأكد أنها جزء لا يتجزأ من العراق (النعيمي، 2010)

وظهرت بوادر الخلاف على الساحة مجدداً في العام 1973 متخذاً شكلاً مختلفاً عن المطالبات السابقة؛ إذ تركزت المطالب على حل مشكلة ترسيم الحدود الدولية بين العراق والكويت، بعدما دخلت القوات العراقية الأراضي الكويتية وسيطرت على مركز الصامته الحدودي (طاهر، 2022) وتمكنت المساعي والجهود العربية من إنهاء الأزمة (الاسمر، 2005).

وفي سنوات الحرب العراقية – الإيرانية (القصاب، 2014) اتخذت الكويت موقفاً داعماً للعراق وقدمت له الدعم المادي واللوجستي طيلة سنوات الحرب، وتقاربت وجهات النظر العراقية الكويتية، إلا إن هذا التقارب تلاشى بعد انتهاء الحرب، فسرعان ما عاد الخلاف يظهر مجدداً حين مطالبة الكويت بإنهاء مشكلة الحدود وفاءً لموقفها الداعم للعراق، الأمر الذي لم يلقَ ترحيباً من الجانب العراقي، مما حدى الكويت إلى المطالبة بديونها المستحقة، في الوقت الذي كان العراق فيه يعاني من ذائقة اقتصادية خانقة جراء الحرب، ومحاولته الحفاظ على الوضع الاقتصادي بزيادة أسعار النفط عن طريق منظمة الأوبك، إلا إن هذا المقترح جوبه بالرفض من قبل مندوبي الكويت والأمارات، مما أدى إلى تأزم العلاقات وبدء المناوشات الإعلامية بين الطرفين (مشكور، 1993).

2-الوضع السياسي:

للوضع السياسي أهمية كبيرة لا تقل عن الوضع الاقتصادي في أزمة الكويت ويمكن أن نقسم الأوضاع السياسية إلى نقطتين أساسيتين:

الأولى: شخصية الرئيس العراقي صدام حسين (الزيدي، 2013) كونه صانع القرار الأوحده في البلاد؛ إذ إن سياسة العراق الداخلية تعتمد على وجه نظر صدام حسين ورأيه فقط، كذلك أراد تطبيق هذه السياسة على الصعيد العربي عن طريق رغبته في زعامة العرب معتمداً على قوته العسكرية الكبيرة في تحقيق هدفه، وما الحرب الإيرانية –العراقية إلا تعبيراً واضحاً عن هذا الطموح، إذ عد نفسه درع العرب في مواجهة الامتداد الإيراني (عيسى، 2010).

ولابد من الإشارة إلى أن العراق خرج من هذه الحرب وهو يمتلك جيشاً جراراً يعد في واقع الحال أكبر الجيوش في الشرق الأوسط، ويمتلك ترسانة حربية ضخمة من شتى أنواع الأسلحة وهذه النتيجة تفرض على العراق واجب الوقوف في وجه إسرائيل، وهذا ما دفع الدول الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة، وبريطانيا منذ وقف إطلاق النار مع إيران إلى رفض صدارة العراق وإلى مجابهته بقوة موازية وهذه هي النقطة الثانية الذي تحدثنا عنها (الخالدي، 1991).

من هذا المنطلق وعلى أرض الواقع تكاد تخلو الساحة العربية من قوة توازي قوة الجيش العراقي المتمرس في خوض الحروب؛ لذا كان من اللازم دفع الرئيس العراقي الذي يطمح بقيادة العرب إلى مغامرة غزو الكويت، وهذا الأمر يفسح المجال للتدخل الأمريكي والأجنبي، والسيطرة على المنطقة لذا أوعزت الولايات المتحدة إلى سفيرتها في بغداد أبريل غلاسي أن تطلب مقابلة صدام حسين بحجة إبلاغه بقلق الولايات المتحدة من تطور الأحداث بين العراق والكويت إلا إن حقيقة هذه المقابلة هو إبلاغ صدام حسين إن الخلافت العربية هي شأن عربي، وعلى الحكام العرب أن يحلوا مشاكلهم بأنفسهم وبذلك تكون أمريكا قد وضعت الطعم لصدام حسين بأن يرى نفسه حر اليمين في التعامل مع الكويت (الحمداني، (د.ت)).

إذن كان هناك إعداد عالمي لإتمام الغزو وجعله أمراً واقعاً؛ فبالعودة إلى شهادة وزير الدفاع الأمريكي رتشارد تشيني أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في 12 أيلول 1990 التي قال فيها ((إن الولايات المتحدة رصدت الحشود العراقية الضخمة على حدود العراق قبل عملية الاجتياح))¹ (مشكور، 1993).

من هنا يتضح لنا الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في استغلال شخصية صدام حسين المغرورة ودفعه إلى غزو بلد عربي شقيق من أجل تكريس وجودها في المنطقة بصورة شرعية.

3-الوضع الاقتصادي

خرج العراق بعد حرب طويلة استمرت ثمان سنوات يعاني من ضائقة اقتصادية ومديونية كبيرة وصلت إلى مئة مليار دولار لدول العالم ومن ضمنها الكويت بعد أن كان يملك رصيد 30مليار دولار قبل الحرب، وقد وصف تقرير أمريكي وضع العراق الاقتصادي في ما يلي " إن الوضع الاقتصادي في العراق لا يبشر بخير دخله وصل إلى 25مليار دولار، في عام 1988؛ ولكن صورة الاقتصاد العراقي في السبعينات قد تلاشت، وحل محلها وضع اقتصادي مظلم، وخراب واسع في أنحاء البلاد، وفي ظل حكومة الحاضرة، وسياستها الاقتصادية، فإن الاقتصاد العراقي يتحول من سيء إلى أسوأ، وأن ذلك يمهد لسياسة عراقية متهورة، في محاولة للخروج من المأزق الاقتصادي الذي يمر به (الحمداني، (د.ت))

وكان صدام حسين صريحاً مع زوار قصره بكشف الوضع الاقتصادي للبلد معللاً ذلك بأن العراق دخل حرباً نيابة عن العرب حماية لهم من الخطر الفارسي، ولا بد للدول الخليج الغنية من المساعدة في سد العجز المالي للبلد (عواد، 2007)

وعلاوة على ذلك فإن الكويت بدأت بزيادة إنتاجها النفطي معتمدة على حقل الرميلة الواقع في المناطق المتنازع عليها مع العراق، مما دفع العراق وعبر وزارة خارجيتها إلى إرسال مذكرة إلى الخارجية الكويتية مطالباً منها الحفاظ على ما تم الاتفاق به داخل منظمة الأوبك، وأن لا تقوم بزيادة إنتاجها من النفط، إلا أن الكويت تجاهلت المذكرة تماماً، وهذا ما عده صدام حسين إعلان الحرب الاقتصادية على العراق (النعيمي، 2010).

جدد العراق دعوته مرة أخرى للحفاظ على أسعار النفط في اليوم الأخير لمؤتمر القمة العربي في بغداد الموافق 30 أيار 1990 وبحضور رؤساء وملوك العرب، زعم صدام أن بعض دول الخليج منذ بداية العام الحالي قامت بضخ النفط بمقدار يفوق حصص منظمة الأوبك، الأمر الذي جعل سعر النفط يصل إلى 7دولار للبرميل على الرغم من السعر المتفق عليه كان 18 دولار للبرميل، الأمر الذي يسبب خسارة مقدارها مليار دولار سنوياً مقابل كل هبوط بقيمة دولار واحد في سعر البرميل، ولم تنجح تلك الدعوات واللقاءات في إنقاذ الاقتصاد العراقي (الخالدي، 1991)

ولابد من القول أن من مقدمات الأزمة الكويتية- العراقية أن العراق حاول كسب تأييد الحكومات العربية عن طريق اتباع السلوك الدبلوماسي؛ لذا سعى إلى تحريك القضية عبر الجامعة العربية ففي تاريخ 15 تموز 1990 قام وزير خارجية العراق طارق عزيز ببعث رسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي (زيدان، 2020) اتهم فيها الكويت والإمارات رسمياً بالسعي لأضعاف العراق اقتصادياً (جفات، 2014).

مما سبق يتضح لنا صدام حسين حاول توظيف الإعلام فضلاً عن الوسائل الدبلوماسية لتهيئة أذهان العراقيين خاصة، والعرب عامة لمغامرة احتلال الكويت بإظهار أساليبهم استفزازية مع العراق.

وفي عام 17 تموز 1990 ألقى صدام حسين خطاباً اتهم فيه دولتي الإمارات والكويت بالتآمر مع الولايات المتحدة في مخطط أدى إلى هبوط أسعار النفط، مما ألحق ضرراً بالغاً بالعراق، ثم جاء الرد الكويتي بتاريخ 18 تموز من العام نفسه عن طريق مذكرة وزارة الخارجية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أشارت فيها إلى أن ما ورد بالمذكرة العراقية إدعاءات باطلة وأن تدهور أسعار النفط كان بفعل مشكلة عالمية، مما أدى إلى زيادة حدة الخلافات وتبادل المذكرات والالتهامات، الأمر الذي أثار قلق الحكومات العربية ومن ضمنها اليمن التي سارعت لمحاولة احتواء الأزمة قبل أن تتفاقم وهذا ما ندرسه خلال المبحث الثاني (جفات، 2014).

المبحث الثاني: الموقف السياسي اليمني من أزمة الخليج الثانية 2 آب 1990- 17 كانون الثاني 1991:

قبل الحديث عن الموقف السياسي اليمني من أزمة الخليج الأولى 1990 لآبد من معرفة طبيعة العلاقات السياسية التي تربط كل من العراق والكويت مع اليمن بعد إعلان الدولة العراقية واستقلال الكويت.

1- العلاقات العراقية - اليمنية:

لم تكن العلاقات العراقية اليمنية على وتيرة واحدة في العهدين الملكي والجمهوري؛ بل اتسمت بفترات من التقارب والتنافر، لكن بصفة عامة تميزت العلاقات بعد ثورة 14 تموز 1958، بتحسن ملحوظ 1958 إذ قام تنظيم الضباط الأحرار في الجيش العراقي بقيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم بقيادة ثورة أنهت النظام الملكي في العراق، وأعلنت قيام الجمهورية العراقية، وقد أعلنت المملكة اليمنية تأييدها للثورة والاعتراف بالجمهورية العراقية، وتكون بذلك اليمن ثاني دولة تعترف بالنظام الجمهوري في العراق بعد الجمهورية العربية المتحدة، وفي إطار العلاقات الودية بين العراق واليمن في هذه المدّة، فإن الأخيرة لم تتخذ موقفاً ضد العراق أثناء الأزمة التي نشأت في سنة 1961 نتيجة مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت (الحيالي، 2006).

فقد شكلت الجامعة العربية بعثة عسكرية لزيارة الأقطار العربية لمناقشة موضوع تأسيس قوة عربية لحماية سيادة الكويت، وقد زارت تلك البعثة تونس والمغرب وليبيا والسودان والأردن ولبنان، إلا إن اليمن رفضت استقبال البعثة منذرة بأنها أكثر انشغالاً بموضوع الهجمات البريطانية على الحدود الجنوبية لليمن (الحيالي، 2006).

وفي العام 1962 قامت الثورة في اليمن الشمالي فاعترف العراق بها في وقت مبكر ووعد بمساندة الثورة ودعم العراق لليمن لاستعادة الجنوب المحتل (البرهاوي، 2016)

أما في سبعينيات القرن العشرين أتمت العلاقات العراقية اليمنية بالتقارب الكبيرة بسبب عودة الدفعة الأولى من الضباط اليمنيين المتدربين في العراق، فضلاً عن انتشار مبادئ حزب البعث الذي كان قد تأسس في اليمن خلال العام 1958 على يد مجموعة من الطلاب الدارسين في بغداد ودمشق وعلى رأسهم محسن العيني (المحيط، 2017)، الذي تسلم رئاسة الحكومة عدة مرات، كما ارتبطت اليمن بعلاقات وثيقة مع العراق طيلة عهد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح (الكيالي، 1985) إذ حصل الأخير على مساعدات اقتصادية كبيرة فضلاً عن تعزيز التعاون العسكري مع العراق الذي فتح كليته وأكاديمياته العسكرية للطلبة الضباط اليمنيين، وتقديم المنح الدراسية المجانية إلى الطلبة اليمنيين في الجامعات العراقية، وقد بلغت هذه العلاقات أوجها أثناء الحرب العراقية الإيرانية، إذ ساندت اليمن العراق سياسياً وعسكرياً وإعلامياً في هذه الحرب (البرهاوي، 2016)، وفي أعقاب الحرب وبالتحديد في العام 1989 وقّع العراق مع اليمن ومصر والأردن اتفاقية مجلس التعاون العربي (مخادمة، 2004).

2- العلاقات اليمنية الكويتية:

مثلت مرحلة الستينات من القرن الماضي البدايات الأولى والمباشرة لبدء العلاقات اليمنية- الكويتية التي كانت نتاج مجموعة من العوامل، من أهمها حصول دولة الكويت على الاستقلال في 19 حزيران 1961م، والتي قابلها أيضاً قيام ثورة 26 من سبتمبر 1962م، إذ أيدت الكويت الثورة اليمنية في الشمال، وقامت بمساعدتها في المجالات الاقتصادية والثقافية والإعلامية والطبية، ووقفت إلى جانب اليمن أثناء المشاكل التي حدثت فيها بعد الثورة، كذلك ساندت ثورة 14 أكتوبر 1963م في الشطر الجنوبي ضد الاحتلال البريطاني (النعماني، 2007)

كما ساهمت الكويت بدور الوسيط في الصراع القائم بين شطرين الشمالي والجنوبي في الفترة بين 1972 و1979، وشاركت في اللجان التي تشكلت للأشراف على وقف إطلاق النار وبذلت جهوداً كبيرة لخلق لغة للحوار والتفاهم في العلاقة بين الشمال والجنوب، وكذلك استطاعت الكويت عن طريق دبلوماسيتها الفاعلة والتي عرفت بها منذ الاستقلال أن تحقق إنجازاً كبيراً في حل النزاع بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وسلطنة عمان، وهو النزاع التي استمر خمسة عشر عاماً (الشاوي، 2018)

واستمرت العلاقات السياسية الودية بين الكويت اليمن في عقد الثمانينات، إذ سعت صنعاء وعدن إلى التقرب من الكويت واستمرار تبادل الزيارات السياسية بين الطرفين حتى بعد حدوث استياء يمني من عزل اليمن من عضوية مجلس التعاون الخليجي (العازمي، 2021).

ثانياً: الغزو العراقي للكويت:

كان اسم الكويت يتردد من بعيد خافتاً وبطيئاً في الضوضاء التي ملئت مسرح الشرق الأوسط من أواخر مايو وحتى أوائل يوليو عام 1990، ومنذ ذلك الحين بدأ اسم الكويت يتحول من لحن فرعي غير أساسي إلى لحن رئيس في مسرح منطقة الشرق الأوسط، ولكن يبقى التساؤل المطروح كيف تحول اسم الكويت من مشكله فرعية إلى مشكلة رئيسة تصدرت المسرح العربي الإقليمي والعالمي (هيكل، 1992)

كان هناك العديد من الأسباب التي لعبت دوراً كبيراً في تحول مشكله الكويت إلى مشكلة رئيسة ولعل أبرزها (كما ذكرنا سابقاً) الأسباب الاقتصادية؛ بعد خرج العراق من الحرب العراقية الإيرانية باقتصاد منهك إذ إن حربه مع ايران استهلكت كل احتياطاته وراكمت عليه ديوناً عربية وغير عربية، فكان أمله الحقيقي في دخله من البترول لتخفيف ضائقتة؛ إلا إن حصصه من الإنتاج قد قيدت من قبل منظمة الأوبك، كما أن انخفاض أسعار البترول في أسواق العالم أدى إلى انخفاض دخله من البترول إلى أقل مما هو متوقع، فأصبحت مشكلته الاقتصادية الشغل الشاغل (سلومي و عبد الرضا، 2013)

من جانب آخر أدت السياسة التي اتبعتها الكويت برفع إنتاجها من النفط إلى الأضرار بمصالح العراق الاقتصادية، الأمر الذي عجل بالغزو العراقي للكويت، ولا سيما أن الرئيس العراقي لم يتلق أي تحذير رسمي دولي وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية؛ بل على العكس تماماً فقد تلقى العديد من مبادرات التشجيع عن طريق سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية أبريل كاترين غلاسي عند اجتماعها بالرئيس العراقي صدام حسين ونائبه طارق عزيز في 25 تموز عام 1990 إذ صرحت " ليس لدينا أي رأي بشأن الصراعات العربية- العربية وإن قضية الكويت ليست مرتبطة بأمريكا" (الدوري، 2016) هذا الموقف الأمريكي الغامض دفع بالرئيس العراقي إلى تفسيره بحرية التصرف في نزاعاته مع الكويت (النصراوي، 2004)

حاولت العديد من الأطراف حل المشاكل بين الدولتين، ولاسيما الحدودية منها وكان آخرها محاولة ملك السعودية باجتماعه مع الطرفين العراقي والكويتي في جدة في الأول من آب 1990 وكانت الكويت ترى أن العراق سيأخذ بعين الاعتبار ما قدمته له من دعم أثناء حربه مع ايران إلا أنها تفاجأت بعدم موافقة العراق على إنهاء مشكلة الحدود وتأکید العراق على استعداده للقيام بحرب ضد الكويت واحتلال جزيرتي وربة وبوبيان (سالنجر و لوران، 1993)

كل هذه الأسباب مهدت إلى تصعيد خطير تمثل باجتياح العراق للكويت في 2 آب 1990 و احتلال كامل الأراضي الكويتية وإعلان ضم الكويت إلى العراق.

أخذت القوات العراقية تتجمع على حدود الكويت منذ نهاية تموز 1990، كان المحللون في مختلف العالم يفترضون إن الرئيس صدام حسين إذا ما أقدم على عمل هجومي سيقوم باحتلال حقل الرميلة النفطي و جزيرتي وربة و بوبيان (الحمداني، (د.ت.))؛ إلا أن القوات العراقية لم تتوقف عند حدود تلك المناطق فكانت العملية سريعة جداً ولم تترك أية فرصة للتدخل من قبل الحلفاء الكويت ما عدا محاولة ضئيلة أو معدومة من قبل القوات المسلحة الكويتية للاشتباك مع القوات العراقية (برهوم، 1991).

بعد بدء الهجوم بثلاث ساعات وصلت القوات العراقية إلى خليج الكويت في منطقة الجرة و الجهراء وبعد خمس ساعات دخلت القوات العراقية عاصمة الكويت من أربعة محاور ومع بزوغ ضوء يوم 2 آب 1990 تم إنزال قوات العراقية في العاصمة والتي اتجهت فوراً إلى هدفها الرئيس وهو قصر الأمير في وسمان إلا إن أعضاء الحكومة وعلى رأسهم حاكم الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح كانوا قد غادروا الكويت نحو السعودية (مشكور، 1993)؛ إذ شكلوا من هناك حكومة المنفى و التي سارعت إلى طلب المساعدة الدولية والإقليمية لطرد القوات العراقية من الكويت وإعادة الشرعية للبلاد (الحمداني، (د.ت.)).

تباينت ردود الفعل اتجاه الغزو العراقي للكويت، فقد وقعت كل من السعودية ودول الخليج منذ الساعات الأولى من الغزو تحت هول الصدمة والذهول وتملكهم الخوف من أن يقدم صدام حسين على مواصلة غزو المنطقة الخليج، فقد حاول الملك فهد الاتصال بالرئيس العراقي صدام حسين عن طريق الهاتف من أجل الاستفسار عن الغزو إلا أنه أبلغ من قبل مستشاره بأن الرئيس غير موجود وأنه سوف يبلغه بأن الملك فهد قد طلبه (مشكور، 1993).

فعلى الصعيد الدولي عقدت العديد من المؤتمرات الطارئة في المدة الممتدة من 2 آب 1990 وحتى نهاية أعمال مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة في 10 آب 1990، إذ عقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء خارجية في اليوم التالي للغزو إلى جانب مؤتمر قمة مصغر في الرياض في 4 آب، والذي أجهض منذ البداية، كما عقد إلى جانب ذلك اجتماع لمجلس التعاون الخليجي على مستوى وزراء خارجية في 3 آب، إضافة إلى العديد من اجتماعات العربية الثنائية ومتعددة الأطراف للبحث عن حل مقبول للأزمة في النطاق العربي بدون طائل ومطالبة الحكومة العراقية بالانسحاب من الكويت وعودة حكومة الكويت الشرعية، في الوقت نفسه كان موقف العراقي قد اتسم بالمرأغة إذ جمع بين الانفتاح على فكرة التفاوض مع تجاهل التام للالتزام بالانسحاب القوات العراقية من الكويت (عامر، 2001)

ثالثاً: الموقف السياسي اليمني من الغزو العراقي للكويت:

عندما قامت حرب الخليج الثانية لم يكن مَرَّ على الوحدة اليمنية أكثر ثلاثة أشهر حيث كانت الوحدة في أيار 1990، وهي الوحدة التي شك الكثير من المراقبين في نجاح بقائها؛ وذلك لأن عوامل الاختلاف أكثر من عوامل التوحد والاندماج وعليه فأن الوحدة اليمنية مثال للدولة الضعيفة دولياً وحتى داخلياً، وهنا على اليمن انتهاج سياسية توثيق وتوسيع العلاقات الدولية والقضاء على الخلافات الداخلية؛ إلا إن الذي حصل على عكس ذلك تماماً، إذ انتهجت سياسية تكاد تكون مؤيدة للعراق في غزو للكويت (زيد، 2018).

ويعد موقف اليمن من احتلال العراق للكويت ثم حرب التحرير مثيراً للريبة ومخيباً للآمال في نظر دول الخليج العربي بوجه عام والكويت بشكل خاص، ولارتباط اليمن بالجزيرة العربية فأن له حدوداً مشتركة مع كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، ولكن اليمن من الدول القليلة التي تتلقى دعماً مباشراً ومستمرّاً من دول الخليج (الخترس و واخرون، 1995)؛ إلا إن اليمن وقفت الى جانب العراق في غزوه للكويت ويمكن أن نرجع موقف اليمن المساند للعراق إلى العديد من الأسباب منها:

1- الخلافات الحدودية القديمة بين اليمن والسعودية وما تركته من مشاكل مطمورة تحت سطح الاحداث، ويبدو أن اجتياح العراق للكويت ومزاعمه حول تعديل حدوده الأصلية قد وجدت هوى في نفوس حكام اليمن، وهذا ما تبين لنا من اللقاء بين الوفد اليمني الذي رأسه أبو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني وصادم حسين في 14 كانون الثاني 1990 إذ صرح العطاس عن رغبة اليمن بنقل اليمن الى جوار العراق (الرميحي، 1994)

2- الخلاف الدائم بين اليمن ودول الخليج حول أسلوب المساعدات التي تقدم إليها وقد شكّت اليمن أكثر من مرة من أن هذه المساعدات لا تقدم في المشروعات التي يعطيها أولوية في خطته، وهذا ما أكده الرئيس اليمني علي عبد الله صالح للوفد الكويتي الذي زار اليمن للحصول على تأييد الاخيرة في الحرب مع العراق؛ إذ صرح بأن المساعدات الكويت لا تتجاوز ثلاثمائة مليون دولار وأن اليمن ستعيدها للكويت في حال ارتفاع أسعار البترول

3- محاولة اليمن أن تكون جزءاً فاعلاً في مجلس التعاون العربي وإلا يكون حلقة من حلقاته الضعيفة ويذكر أن اليمن كانت تحمل في أعماقها مرارة خاصة من عدم إشراكها في مجلس التعاون الخليجي (البيضان، 1991)

4- الطبيعة الفردية لنظام الحكم في صنعاء بطابعه الاستبدادي وتغلغل النفوذ وتأثيرات البعث العراقي في اليمن وهذا ما لمسناه منذ مطلع عام 1972 عندما تخرجت أول دفعة من الضباط الذين تلقوا تعليمهم وتدريبهم في العراق، في عدة سنوات أنشأت العديد من المعسكرات للجيش اليمني، والذي كان أغلب ضباطه من خريجي البعثات العسكرية في العراق، والذين أصبحوا الصفوة المتميزة في الجيش اليمني (سعيد، 1991)

وعلى الصعيد العربي والإقليمي كان موقف اليمن مؤيداً و مؤازراً للعراق أحياناً بأسلوب خفي وأحياناً أخرى بأسلوب علني، فقد رفضت اليمن قرار جامعة الدول العربية الصادر في 3 آب عام 1990، والذي أدان الاحتلال العراقي للكويت و أيد التدخل الأجنبي لحل الأزمة العربية كذلك عند عقد مؤتمر القمة العربي الطارئ في 10 آب 1990 بالقاهرة امتنعت اليمن عن التصويت على قرار إرسال قوة عسكرية للدفاع عن السعودية والخليج وأعربت عن اعتقادها بأن قرار نشر قوات عربية في المملكة العربية السعودية سيؤدي الى زيادة الازمة تعقيداً وإن استعمال القوة لا يحل المشاكل بين الأشقاء (عصاصة، 1994).

أما على الصعيد الدولي فقد وقفت اليمن التي كانت تشغل منصب رئيس مجلس الأمن الدولي بالأمم المتحدة إلى جانب العراق، فعندما طلبت حكومة الكويت من مجلس الأمن عقد جلسة طارئة وعاجلة في 2 آب 1990 للنظر في الغزو العراقي للكويت، امتنع ممثل اليمن عن التصويت في هذه القضية بحجة أنه لم يتلق أية تعليمات من حكومته بشأن موقفها الرسمي، وعلى هذا الأساس أصدر مجلس الأمن قرار 660، والذي يدين فيه الغزو العراقي للكويت ويدعو إلى الانسحاب فوراً دون قيد أو شرط وقد صوتت أربعة عشر دولة على هذا القرار بينما قرر الوفد اليمني عدم المشاركة في التصويت (شعبان، 1994)

في الوقت نفسه قامت اليمن من جانبها بتقديم مجموعات مختلفة من الأفكار الدبلوماسية والحل السياسي، ومن أهم هذه المبادرات والتي أوضحت تعاطف اليمن مع العراق ما طرحته القيادة اليمنية في بداية أيلول وكان مضمون هذا الاقتراح انسحابات شاملة ومتزامنة لكل الاحتلالات غير الشرعية في المنطقة، وإرسال قوات تحت سلطة الأمم المتحدة للفصل بين القوات العراقية والقوات المتعددة الجنسيات وانسحاب الأخيرة مع بدء المفاوضات في إطار الجامعة العربية لإبرام الاتفاقيات بشأن الحدود وصياغة سياسة نفطية مشتركة؛ إلا إن هذا الاقتراح قوبل بالرفض، وأهم مبادرات اليمن كانت قد طرحت في سياق مشروع قرار مجلس الأمن برعاية مجموعة من دول الانحياز والتي تشمل كل من ماليزيا وكولومبيا وكوبا يدعو العراق للانسحاب من الكويت وإطلاق سراح الرهائن الأجانب وعودة الحكومة الشرعية الكويتية، على أن يتلو ذلك تشكيل قوة عسكرية من مجلس الأمن للمحافظة على الأمن والاستقرار في الكويت بعد انسحاب القوات العراقية مع رفع كل صور العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن على العراق، وهذا المشروع رفض أيضاً من قبل الدول دائمة العضوية (عامر، 2001)

ونرى مرة أخرى موقف اليمن المؤيد للعراق عند اتخاذ مجلس الأمن لقرار 661 الخاص بفرض العقوبات الاقتصادية والعسكرية على النظام العراقي لإجباره على الانسحاب فقد اعترضت اليمن على هذا القرار بل بذل الرئيس علي عبد الله صالح مساعي شتى من أجل تعطيل هذا القرار، إذ أجرى العديد من الاتصالات مع الرئيس الأمريكي جورج بوش والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران أعرب فيهما عن رفضه لقرار مجلس الأمن بشأن فرض العقوبات على العراق، وفي الوقت نفسه أعلنت اليمن على لسان وزير خارجيتها إنها لن تتردد في تقديم أي عون يطلبه العراق منها وأنها لن تقبل العقوبات التي فرضها مجلس الأمن، وإن اليمن تدعم مبادرة الرئيس العراقي لإيجاد حل لازمة الخليج والتي قدم فيها العراق مجموعة من المطالب من أجل الانسحاب من الكويت وهي إنهاء العقوبات الاقتصادية والاعتراف بحق العراق في الكويت (العميري و عيسى، د.ت))

ومن أجل فهم الموقف اليمني بصورة أكبر ندرج جدولاً يوضح السلوك التصويتي اليمني في مجلس الأمن الدولي في

الحرب

رقم القرار	الموضوع	التاريخ	موقف اليمن
660	إدانة الغزو العراقي والمطالبة بسحب قواته من الكويت	1990/8/2	عدم المشاركة
661	فرض المقاطعة التجارية والمالية	1990/8/6	امتناع
662	عد ضم الكويت غير قانوني	1990/8/9	مع القرار
664	السماح للرعايا الاجانب بمغادرة الكويت والعراق	1990/8/18	مع القرار
665	الحصار البحري	1990/8/25	امتناع
666	عدم استثناء المواد الغذائية والادوية من العقوبات	1990/9/13	ضد القرار
667	انتهاك حرمة البعثات الدبلوماسية	1990/9/16	مع القرار
669	تحويل لجنة العقوبات البعثات الدبلوماسية للمساعدة في طلب الدول المتضررة للمساعدة.	1990/9/24	امتناع
670	الحظر الجوي	1990/9/25	مع القرار
674	تحميل العراق مسؤولية الاضرار التي حدثت في الكويت	1990/9/29	امتناع
677	اعتماد التوزيع السكاني والديموغرافي الذي قدمه الكويت	1990/11/28	مع القرار
678	بشان استعمال القوة ضد العراق	1990/11/29	ضد العراق
686	وقف العمليات العسكرية	1991/3/2	امتناع
687	وقف إطلاق النار	1991/3/3	امتناع

صوتت اليمن على قرارات إدارة الازمة ست مرات إلا إن اعتراضه على بعض القرارات الحيوية كقرار إدانة العراق

660 والمقاطعة التجارية المالية 661، جعلت الدول تعتقد أن اليمن يميل لتأييد العراق (زيد، 2018)

في حين يرى البعض أن موقف النظام اليمني من حرب الخليج كان موقفاً معتدلاً بل عروبي وقومي فالرئيس عبدالله صالح قالها صراحة لاجتياح الجيش العراقي للكويت، كما لخصت أحد تقارير وزارة الخارجية اليمنية موقف اليمن الرسمي اتجاه أزمة الخليج الثانية بثلاث نقاط

- 1- عدم موافقة اليمن على الغزو العراقي وضمه للكويت ومطالبته بالانسحاب.
 - 2- إن اليمن يرفض التدخل العسكري الاجنبي في المنطقة ويطالب بحل القضية بالطرق السلمية وفي إطار الأسرة العربية.
 - 3- يدين اليمن الإجراء العسكري ضد العراق الشقيق والهادف إلى تدمير القوة العراقية (زيد، 2018)
- أما على المستوى الشعبي في البداية أدانت كل الاحزاب السياسية اليمنية الغزو العراقي للكويت ولكن الملاسات التي أحاطت بانعقاد القمة العربية التي أعطت الانطباع بأنها قد عقدت لإضفاء الشرعية على الوجود الاجنبي في المنطقة غيرت الرأي العام داخل البلاد، ونتيجة لذلك نظمت العديد من المظاهرات الداعمة للعراق (الريميحي، 1994).

الخاتمة:

- 1- كان الموقف اليمني من الاجتياح العراقي للكويت عام 1990 تحت الضوء لحيوية المنصب الذي تشغله حيث كانت تتبوأ منصب رئيس مجلس الامن الدولي لدى الامم المتحدة.
- 2- رفض اليمن احتلال الكويت رسمياً وبالوقت نفسة رفض التدخل العسكري في المنطقة وتدمير العراق
- 3- كان لطبيعة النظام اليمني المشابه إلى حد ما إلى النظام العراقي اثر في امتناع اليمن عن إدانة العراق من خلال الجامعة العربية أو مجلس الامن الدولي.
- 4- لموقع الجغرافي لليمن والخلافات الحدودية بين اليمن والسعودية وما تركته من مشاكل مطمورة تحت السطح فضلاً عن استبعاد اليمن من مجلس التعاون الخليجي أدت إلى وقوف اليمن.
- 5- كان للأعلام الذي ركز على الاوضاع الاقتصادية المتدهورة في العراق من جراء سياسية الكويت النفطية الأثر في كسب ود اليمن التي تعاني ظروف اقتصادية متدهورة هي الاخرى في حين تعيش دول الخليج العربي ترف مادي.
- 6- كان للموقف اليمني تأثيراً بالغاً على اليمن اذ زادت من العزلة الدولية التي فرضتها الدول الكبرى خاصة وإن البلاد لم تمر على وحدتها سوى بعض الاشهر لذا كانت وحدة رخوة لوجود كثير من عوامل الفرقة والانشطار أكثر من عوامل الاندماج، وهذا ما أدى إلى توسيع الهوة بين شطري اليمن وظهور دعوات للانفصال فيما بعد.
- 7- ترك هذا الموقف اليمني الاثر السلبي على اليمنيين المقيمين في الكويت أو دول الخليج الأخرى وتهجيرهم من أعمالهم وعودتهم للبلاد عاطلين عن العمل.
- 8- توقف الدعم الاقتصادي الخليجي لمشاريع التنمية في اليمن.

المراجع:

- أحمد محمد ابو زيد. (2018). العلاقات اليمنية الخليجية الاخوة الأعداء. مصر: العربي للنشر والتوزيع.
- العبد الحسين شعبان. (16 اب، 1994). بانوراما حرب الخليج وثيقة وخبر (دراسة و نصوص قرارات مجلس الامن الدولي 1990-1994). دمشق: دار البراق.
- المحيط. (20 اكتوبر، 2017). موسوعة المحيط. تاريخ الاسترداد 10 أيلول، 2022، من المحيط نت: [url=https://almoheet.net&rct=j&source=web&https://www.google.com/url?sa=t-2586%9D25%3B25%8D25%AD25%8D25%2585%9D25%/25%9D25%2586%9D25%A258%9D25%9B25%8D25%2584%9D25%7A25%8D25%AhV-6r4t64sY0ahUKewi2ved=&Dpdf3%Fprint-posts3%A/8usg=AOvV&FBAWegQIAhAB4BHVCbAOs4hc](https://almoheet.net&rct=j&source=web&https://www.google.com/url?sa=t-2586%9D25%3B25%8D25%AD25%8D25%2585%9D25%/25%9D25%2586%9D25%A258%9D25%9B25%8D25%2584%9D25%7A25%8D25%AhV-6r4t64sY0ahUKewi2ved=&Dpdf3%Fprint-posts3%A/8usg=AOvV&FBAWegQIAhAB4BHVCbAOs4hc)
- بيار سالنجر، و اريك لوران. (1993). حرب الخليج الملف السري. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع.
- ثائر يوسف عيسى. (2010). النزاع الحدودي بين العراق والكويت واثارة المحاية والعربية والاقليمية والدولية. دمشق: كلية الاداب والعلوم الانسانية.
- جمال مصطفى بردان. (1989). عبدالكريم قاسم البداية والسقوط. بغداد: المكتبة الشرقية للطباعة والنشر.
- حامد الحمداني. ((د.ت)). صفحات من تاريخ العراق الحديث من ثورة 14 تموز حتى حرب الخليج الثالثة.
- حسن لطيف كاظم الزيدي. (2013). موسوعة السياسة العراقية. بيروت: العارف للمطبوعات.
- خلود الاسمر. (2005). انعكاسات التطورات الاقليمية والدولية على العلاقات العربية-الاسرائيلية. عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط.
- ذياب مخادمة. (3، 10، 2004). مجلس التعاون العربي تجربة لم تكتمل. تاريخ الاسترداد 9، 10، 2022، من الجزيرة: <https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/%9D25%/03/10/2004https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/-3B25%8D25%2584%9D25%AC25%8D25%258525%9D25%7A25%8D25%9B25%8D25%AA25%8D25%2584%9D25%7A25%8D25%-2586%9D25%8825%9D25%8A25%8D25%1B25%8D25%9B25%8D25%2584%9D25%7A25%8D25%AC25%8D25%AA25%8D25%A-8>
- رعد محمود البرهاوي. (2016). النظام السياسي في اليمن من الامام يحيى حميد الدين الى الرئيس عبد ربة منصور هادي 2014-1918. المعزز للنشر والتوزيع.
- سارة طاهر. (2022). <https://alqabas.com/article>. تم الاسترداد من جريدة القبس.
- سالم مشكور. (1993). نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية.

- سامي عصاصة. (1994). وثائق حرب الخليج (حقيقة ما جرى في مؤتمر القمة العربية في القاهرة ودور الرئيس محمد حسني مبارك فيما ال الية المؤتمر-النصوص- التحليل-الاستنتاج). بيروت: مكتبة بيسان.
- سلوى العميري، و ناجي يعقوب عيسى. ((د.ت)). الكويت والمؤامرة الكبرى. قطر.
- سيف الدين الدوري. (2016). العراق والكويت ازمت مستديمة ومتورثة. بيروت: الدار العربية للعلوم.
- صلاح النصراوي. (2004). ذاكرة الحروب (من دفتر مراسل صحفي. (د.م): وكالة الصحافة العربية.
- عبد الحسين مهدي عواد. (2007). الوثائق الخفية عن مجريات حرب الخليج الثانية. بيروت.
- عبد الرحمن البيضاني. (1991). مأزق اليمن في صراع الخليج. القاهرة: دار المعارف.
- عبد العزيز عبدالله مبارك العازمي. (2021). موقف الكويت اتجاة الثورة اليمنية (1962-1979). مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، صفحة 111.
- عبد الوهاب القصاب. (2014). الحرب العراقية-الايرائية 1980-1988. بيروت: المركز العربي.
- عبد الوهاب الكيالي. (1985). موسوعة السياسية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع.
- عمر مهدي خليل الحيايلى. (2006). اليمن الشمالي 1948-1962 دراسة في العلاقات الخارجية. رسالة ماجستير، 43-44. الموصل: كلية التربية جامعة الموصل رسالة ماجستير غير منشورة.
- فاتن زيدان. (9 تموز، 2020). الشاذلي القليبي رائد الحركة الثقافية ومعتمد ايام قرطاج السينمائية. الحياة الثقافية، الصفحات 64-65.
- فاطمة حسين سلومي، و عصام كاظم عبد الرضا. (2013). التطور التاريخي والسياسي لازمة الحدود العراقية الكويتية 1980-1990. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، صفحة 259.
- فتوح الخترس، و واخرون. (1995). الغزو العراقي للكويت (المقدمات - الوقائع - ردود الفعل - التداعيات). (د.م): عالم المعرفة.
- قيس فاضل محمد النعيمي. (2010). مصر وازمة الخليج 1990-1991 بين العراق والكويت. مجلة التربية والتعليم، صفحة 15.
- كمال عامر احمد. (2001). الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت. مصر: الهيئة المصرية العامة.
- لطفى جعفر فرج. (1987). الملك غازي ودورة في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي 1933-1939. بغداد: مكتبة اليقظة العربية.
- مائدة زايى جفات. (2014). موقف الجامعة العربية من الاجتياح العراقي للكويت عام 1990. 73-75. كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، رسالة ماجستير غير منشورة.
- محمد الرميحي. (1994). اصداء حرب الكويت (ردود الفعل الغربية على الغزو وما تلاه). بيروت: دار الساقى.
- محمد النعماني. (2007). علاقة اليمن بالكويت تميزت بالاحترام 45 عاما. الحوار المتمدن.
- محمد حسنين هيكل. (1992). حرب الخليج اوهام القوة والنصر. مصر: مركز الأهرام.

- محمود برهوم. (1991). نافذة على أزمة الخليج (خفايا وحقائق). عمان: مركز فارس للطباعة.
- مصلح سعيد. (1991). ضمير اليمن واغتيال الكويت. (د.م): رابطة الكتاب اليمنيين في اوربا.
- نجوان حسن سبيع الشاوي. (2018). المساعدات الكويتية لبعض بلدان المشرق العربي (1961-1981). البصرة: كلية التربية للبنات - جامعة البصرة، رسالة ماجستير غير منشورة.
- وليد الخالدي. (1991). أزمة الخليج الجذور والنتائج. مجلة دراسات فلسطينية، صفحة 8.